مصدر الاستراتيجي

THE STRATEGIC MSDR

نشرة نصف شهرية

الأحـد - 1-10-2023

العدد : 06

المحادثات السعودية الامريكية الاسرائيلية
بيـــن التطبيـــع واتفـــاق الدفـــاع المشتـــرك

مصدر الاستراتيجي

نشرة نصف شهرية تصدر عن شبكة مصدر الإخبارية، تتناول بالرصد والتحليل ، أهم القضايا الساخنة حول العالم.

تتناول قضية واحدة في كل عدد، وتستعرض أهم ما كُتب حولها في مراكز الابحاث الدولية ، وتقدم رؤية تحليلية حول هذه القضية .

الفهرس

رؤية وتحليل — 1

اتفاقية دفاع بين واشنطن والرياض: الجدوى والتداعيات على إسرائيل — 2

معاهدة دفاع أمريكية إسرائيلية: تعزيز العلاقة طويلة الأجل وتوفير استجابة استراتيجية لتحديات المستقبل — 5

جهود بايدن لإدخال السعودية في اتفاقيات إبراهيم — 7

التطبيع الإسرائيلي السعودي لن يحل المشكلة الفلسطينية — 10

يجب ألا تكون السلطة الفلسطينية الفاسدة جزءاً من أي صفقة سعودية إسرائيلية — 13

الزواج غير السعيد بين الولايات المتحدة والسعودية — 15

طريق بيبي المسدود إلى الرياض — 18

ثلاثية الحشد: التطبيع السعودي والأمريكي والإسرائيلي — 21

رؤية وتحليل

يتأهب العالم العربي والعالم أجمع، لحدث تاريخي قد يغير موازين المشهد السياسي الإقليمي والدولي، في ظل الحديث عن محادثات متقدمة حول اتفاق سعودي أمريكي إسرائيلي، يفضي الي توقيع اتفاق تطبيعي بين زعيمة العالم الإسلامي السني، المملكة العربية السعودية وإسرائيل، برعاية أمريكية.

إلا أن رغم الحديث المتسارع والمتكرر حول تقدم كبير في المحادثات بين الرياض وواشنطن وتل ابيب، الا هناك عراقيل كبيرة، تهدد الوصول الي اتفاق في الوقت القريب. قبل مناقشة أسباب العراقيل، علينا قبل القاء نظرة على اهداف القوى الثلاثة من اتفاق التطبيع.

المملكة العربية السعودية: يتمثل الهدف الأول للرياض، الحصول على برنامج نووي مدني، شراء طائرات الاف 35، اتفاق دفاعي متقدم بين الرياض وواشنطن، تنازلات إسرائيلية جوهرية للفلسطينيين تتمثل في الحفاظ على بقاء حل الدولتين حيا.

الولايات المتحدة الامريكية: يتمثل هدفها الأساس، قطع العلاقة السعودية الصينية، ومنع تغلغل الصين في المنطقة الخليجية، ومحاولة الحصول على انجاز سياسي كبير للإدارة بايدن في الشرق الأوسط قبل الانتخابات الامريكية الرئاسية في 2024.

إسرائيل: رغبة إسرائيل في بناء تحالف دفاعي لمواجهة الخطر النووي الإيراني في المنطقة، عدا أن التطبيع مع القوة العربية الكبرى السعودية، قد يفتح الباب أمام دول إسلامية لتطبيع العلاقات مستقبلا. ومحاولة تكريس التطبيع بتجاوز القضية الفلسطينية.

تكمن العراقيل امام الوصول الي اتفاق تطبيع، في جوهر اهداف وشروط القوى الثلاث:

أمريكا: يواجه الرئيس بايدن صعوبات كبيرة، في تمرير أي اتفاق مع السعودية في الكونغرس الأمريكي، بالشقين الجمهوري والديمقراطي. عدا عن تصلب مواقف اقطاب حكومة نتنياهو المتطرفة في تقديم تنازلات للفلسطينيين.

سعوديا: تحاول الرياض كسب موقف سياسي امام الرأي العام، بحصولها على تنازلات إسرائيلية جوهرية كبيرة لصالح الفلسطينيين، وتعنت كل من واشنطن وتل ابيب في منح الرياض برنامجا نوويا مدنيا، بحجة عدم السماح بفتح سباق تسلح نووي في المنطقة. وعدم رغبة الرياض في تحجيم علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية بالصين وروسيا.

إسرائيليا: هناك رفض كبير لفكرة البرنامج النووي السعودي، وتطرف حكومي من قبل الأحزاب الدينية تجاه تقديم تنازلات كبيرة للفلسطينيين، إضافة لعدم وجود رؤية واضحة لدى رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو حول ماهية التعامل مع متطلبات اتفاق التطبيع.

كل هذه المؤشرات رغم تقدم المحادثات في العواصم الثلاث، الا ان تؤكد صعوبة الوصول الي اتفاق تطبيع بين الرياض وتل ابيب في الوقت القريب، وقد لا يحدث الاتفاق في عهد نتنياهو وبايدن، في ظل الإصرار السعودي على أن الرياض ليست في عجلة من امرها للمضي قدما في التطبيع دون تلبية لشروط، تعتبر من وجهة نظر الرياض منطقية وشرعية.

د. سليم محمد الزعنون
فتحي صبّاح
عزيز المصري

اتفاقية دفاع بين واشنطن والرياض: الجدوى والتداعيات على إسرائيل

معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي

في الأشهر الأخيرة، كانت الإدارة الأمريكية تجري حوارا وثيقا مع المملكة العربية السعودية، التي يتمثل هدفها في "صفقة كبيرة"، كما حددها مستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان، الذي زار الرياض (منتصف أغسطس 2023)، في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. هذه صفقة بين السعودية والولايات المتحدة، والتي يمكن أن تشمل أيضا عنصرا للتطبيع بين تل ابيب والرياض. السعودية تبدي رغبتها في توقيع معاهدة دفاع مع الولايات المتحدة.

وكانت الولايات المتحدة تجري محادثات مع الإمارات في السنوات الأخيرة دون نجاح حتى الآن. والآن، وعلى خلفية المبادرة الإقليمية للإدارة الأمريكية، يتم طرح قضية اتفاقية الدفاع السعودية الأمريكية مرة أخرى، وهذه المرة كجزء من مطالب المملكة مقابل التطبيع مع إسرائيل. في الوقت الحالي، وفقا للمتحدثين باسم الحكومة، "ليس لدينا إطار عمل وليس لدينا الشروط الجاهزة للتوقيع، لا يزال هناك عمل يتعين القيام به"، على الرغم من أن سوليفان قال إن هناك "فهما واسعا للعديد من العناصر الرئيسية". ستدرس هذه الدراسة جدوى وأهمية الطلب السعودي.
لقد اهتمت الإدارة الأمريكية بصفحة جديدة في علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، على الرغم من معاملتها الباردة في بداية الولاية (وصف الرئيس بايدن المملكة بأنها دولة "أبرص" في حملة الانتخابات الرئاسية، بل وهدد بـ "عواقب" بسبب رفضها طلب زيادة إنتاج النفط). من المعقول أن نفترض أنه في قاعدة التحول هناك فهم بأن الولايات المتحدة يجب أن ترد على محاولات الصين لتوسيع مشاركتها في الشرق الأوسط، وأن من بين أمور أخرى، تدخل الصين في اتفاقية تجديد العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية. وفي ظل هذه الخلفية أيضا، أعلن الرئيس بايدن، على هامش قمة مجموعة الـ 20 في الهند في سبتمبر، عن مشروع طموح للبنية التحتية يربط الهند بالبحر الأبيض المتوسط، والمملكة العربية السعودية في بؤرة تركيزه.

التغييرات التي من المرجح و / أو يبدو أنها تتطلب من الولايات المتحدة السعودية تنفيذ الصفقة "الكبيرة"، بما في ذلك تعميق الالتزامات الأمنية الأمريكية للمملكة:
تقليص العلاقات بين الرياض وبكين في مختلف المجالات، مع التركيز على التعاون التكنولوجي والأمني والنووي.
السلوك السعودي أكثر "مسؤولية" في مجال الطاقة ومراعاة المصالح الأمريكية في هذا المجال.
اتخاذ تدابير لبناء الثقة ضد إسرائيل كجزء من عملية التطبيع التي تأخذ في الاعتبار مشاعر المملكة.
تحرك سعودي لنهاية الحرب في اليمن.
المتطلبات في مجال حقوق الإنسان ونظام العدالة في المملكة العربية السعودية.
طلب من السعوديين تحسين وتعزيز (وتمويل) البنية التحتية العسكرية اللوجستية الأمريكية في المملكة العربية السعودية.
لتحسين العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة، هناك الآن مؤيدون في واشنطن من طرفي الطيف السياسي، وفي هذا السياق، محاولة السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام إقناع زملائه الجمهوريين، بمن فيهم المرشح

الرئاسي دونالد ترامب، بدعم مبادرة الإدارة. ومع ذلك، فمن المشكوك فيه ما إذا كانت الولايات المتحدة لديها حماس للدخول في التزام دولي عميق بشكل عام وفي الشرق الأوسط بشكل خاص، وهو التزام يتطلب تخصيص القوات والموارد بمرور الوقت، خاصة عندما تكون المصلحة الأمريكية الأكثر إلحاحا في جنوب شرق آسيا.

علاوة على ذلك، فإن احتمال استعداد الولايات المتحدة لتوقيع معاهدة دفاعية ملزمة لحلف الناتو (المادة 5) منخفض لأنه يتطلب من الولايات المتحدة قانونا اعتبار الهجوم على المملكة العربية السعودية هجوما عليها. ومع ذلك، قد يكون من الممكن إيجاد قاسم مشترك إذا وافق السعوديون على قبول اتفاق من الولايات المتحدة من شأنه أن يسهم في التعاون الأمني بين البلدين، ومع ذلك يتطلب أقل من هذا النموذج. ومن النماذج المحتملة التي يمكن الاعتماد عليها الاتفاق الموقع مؤخرا بين الولايات المتحدة والبحرين. علاوة على ذلك، فإن عنصر اتفاقية الدفاع ليس هو العنصر الإشكالي الوحيد للإدارة، التي سيتعين عليها التغلب على العديد من الاعتراضات، بما في ذلك بين المشرعين الديمقراطيين، حتى فيما يتعلق بالمطلب السعودي بالسماح لها بتطوير قدرات تخصيب اليورانيوم المستقلة على أراضيها.

بالنسبة للسعودية، فإن المصلحة الأساسية هي الدفاع الأمريكي ضد العدوان الإيراني. لا يخشى السعوديون من القيود المفروضة على حريتهم في العمل (كما فعلت إسرائيل)، لأن قوتها العسكرية على أي حال محدودة، وبالتأكيد فيما يتعلق بإيران. ومع ذلك، فإن اتفاق الدفاع الرسمي مع الولايات المتحدة، وخاصة إذا كان ملزما بموجب المادة 5 من حلف شمال الأطلسي (في مقابل ذلك قد يطلب من المملكة تقديم تنازلات كبيرة لإسرائيل) من شأنه أن يزيد من فرص المساعدة الأمريكية في حالة وقوع هجوم على المملكة العربية السعودية. وتسعى السعودية أيضا إلى إضفاء الطابع الرسمي على الاتفاق مع واشنطن على أساس الشك الكبير في السنوات الأخيرة في أن الولايات المتحدة مستعدة للدفاع عن الرياض، ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم وجود رد أمريكي على الهجوم الإيراني على المنشآت النفطية في المملكة في سبتمبر 2019. انخفض موقع القيادة المركزية الأمريكية في منطقة القيادة المركزية الأمريكية بنسبة 85٪ مقارنة بعام 2008، وهو عام الذروة، وحتى بين عامي 2022 و2023 كان هناك انخفاض بنسبة 15٪ (بسبب الانسحاب من أفغانستان والعراق).

إن تحالف الدفاع المشترك ليس "منتجاً جاهزاً" موحداً. وباعتبارها معاهدة دولية، فهي نتيجة لاتفاق بين البلدان، التي لها الحرية في تشكيلها وفقا لمصالحها.

في أعلى المعاهدات والاتفاقيات الأمنية - معاهدة الناتو وداخلها المادة الخامسة التي تلزم أعضاء الحلف باتخاذ خطوات لمساعدة بعضهم البعض، بما في ذلك العمل العسكري، إذا تعرض أحد أعضاء الحلف الآخرين لهجوم عسكري.

الخطوة أدناه - يمكن للولايات المتحدة أن تحدد أن المملكة العربية السعودية هي شريك دفاع رئيسي (MDP)، وهي خطوة تقع ضمن سلطة الرئيس، والتي لن تلزم الولايات المتحدة باتخاذ أي خطوة إلى جانب المملكة العربية السعودية.

في المستوى الأدنى – يمكن للولايات المتحدة أن تحدد أن المملكة العربية السعودية هي حليف رئيسي من خارج الناتو (MNNA). ويسمح هذا التعريف للدول بزيادة تعاونها الأمني والتكنولوجي، ولن يُلزم الولايات المتحدة أيضًا (يتم تعريف إسرائيل على هذا النحو، إلى جانب مصر وقطر والبحرين وباكستان وغيرها).

إن تعزيز الالتزام الأمريكي تجاه الشرق الأوسط وحليف مركزي فيه مثل المملكة العربية السعودية، إلى جانب زيادة الوجود العسكري في الخليج العربي، هو مصلحة إسرائيلية واضحة. لذلك، لا ينبغي أن يكون لدى إسرائيل مشكلة كبيرة مع دخول الولايات المتحدة في أي التزام أمني مع المملكة العربية السعودية، بما في ذلك التوقيع على اتفاقية دفاع. هذه هي الخلفية للأسباب التالية:

• ومع ذلك، فإن تل ابيب والرياض تتعاونان في مختلف المجالات الأمنية والاستخباراتية منذ سنوات عديدة، وقد يؤدي اتفاق أميركي سعودي إلى تعزيز هذا الاتجاه.

• إن اتفاقية الدفاع السعودية الأمريكية ستساعد الجهود الإقليمية في كبح التوسع الإيراني في المنطقة.

• وزيادة التعاون الأمني بين واشنطن والرياض سيكون بمثابة منصة لرفع مستوى قدرات إسرائيل "على سبيل التعويض".

إن اتفاقية الدفاع مع الولايات المتحدة هي مصلحة سعودية أساسية، لكن السعودية لن تكتفي بالتزام أميركي بأمنها من أجل الموافقة على "صفقة تطبيع" مع إسرائيل، ومن المرجح أن الرياض لن تتنازل وسوف تفعل ذلك. - الإصرار على تلبية مطالبها الأخرى أيضًا، وعلى رأسها موافقة الحكومة الأمريكية على ترقية قدراتها في المجال النووي، وعلى وجه الخصوص، تشغيل دائرة كاملة للوقود النووي، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم، داخل نطاق المملكة - وأيضاً في ظل صعوبة استجابة الإدارة وإسرائيل لذلك الأمر.

وهذا الطلب السعودي يضع إسرائيل، التي لها مصلحة واضحة في التوصل إلى اتفاق تطبيع مع السعودية، أمام معضلة كبيرة. وبينما يمكن لإسرائيل أن توافق على اتفاقية دفاع بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، يجب عليها أن تعرب عن معارضتها للتنازلات الأمريكية في المجال النووي: دائرة وقود مستقلة ستسمح للسعودية بتراكم القدرات والمعرفة والمواد في المجال النووي، وربما تسريع سباق التسلح النووي في بلدان أخرى في الشرق الأوسط.

معاهدة دفاع أمريكية إسرائيلية: تعزيز العلاقة طويلة الأجل وتوفير استجابــة استراتيجية لتحديات المستقبل

معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي

الحقائق

هناك تقارير متزايدة عن إحراز تقدم نحو تطبيع محتمل للعلاقات بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل، كجزء من مجموعة أوسع من الاتفاقيات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة. أثارت المحادثات الأخيرة بين واشنطن والرياض احتمال توقيع البلدين على معاهدة دفاعية، وهي أحد مطالب السعودية. وهذا بدوره يثير مرة أخرى مسألة إبرام معاهدة دفاعية بين إسرائيل والولايات المتحدة، على افتراض أنه سيكون من الصعب على الولايات المتحدة توفير مثل هذا الضمان الأمني للمملكة العربية السعودية وحدها.

تعبر معاهدة الدفاع عن التزام متبادل بأمن دولتين أو أكثر. وقعت اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا والفلبين و31 عضوًا في الناتو معاهدات دفاعية مع الولايات المتحدة، على الرغم من وجود اختلافات كبيرة بينها. كانت آخر معاهدة ثنائية وقعتها الولايات المتحدة (على عكس توسيع حلف الناتو) مع اليابان في عام 1960.
منذ ذلك الحين، امتنعت الولايات المتحدة عن الوفاء بهذا الالتزام الاستراتيجي الأعلى ولم تقدم سوى ضمانات أمنية محدودة.

سعى رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن غوريون إلى توقيع معاهدة دفاع مع الولايات المتحدة في وقت مبكر من الخمسينيات. منذ ذلك الحين، اعتبر رؤساء الوزراء رابين وبيريز وباراك هذا شكلاً من أشكال التعويض الأمني والسياسي لإسرائيل، مقابل التنازلات التي من شأنها أن تشارك في اتفاقيات السلام مع الفلسطينيين أو سوريا، وطريقة لتخفيف ثمن التنازلات بين الرأي العام الإسرائيلي. كما أثار رئيس الوزراء نتنياهو فكرة الانتخابات الإسرائيلية في سبتمبر 2019. ومع ذلك، اعترضت المؤسسة الأمنية تقليديًا على معاهدة الدفاع.

الأهمية

ستكون معاهدة الدفاع بين إسرائيل والولايات المتحدة هي التعبير النهائي عن «العلاقة الخاصة»، وإنشاء العلاقة رسميًا كجزء من استراتيجياتهما الوطنية وضمان طول عمرها. إن إبرام معاهدة دفاعية مع الولايات المتحدة من شأنه أن يعزز ردع إسرائيل ضد خصومها ويعمق وعيهم بالالتزام الأمريكي طويل الأمد بوجود إسرائيل، وهو ضمانات يحتمل أن تكون ضرورية في حالة تحول إيران إلى أسلحة نووية، بل وأكثر من ذلك في حالة ظهور شرق أوسط مع العديد من الأطراف النووية.
تعتمد معارضة عقد الدفاع مع الولايات المتحدة في المقام الأول على الخوف من أن تفقد إسرائيل حريتها في العمل وستكون ملزمة بالتزام متبادل بمساعدة الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم ودعم سياستها العالمية، على سبيل المثال، تجاه الصين وروسيا وأوكرانيا. ومع ذلك، فإن التعاون بين إسرائيل

والولايات المتحدة، من الناحية العملية، عميق بالفعل لدرجة أن إسرائيل نادرا ما تتخذ أي إجراءات عسكرية أو سياسية ذات عواقب دون أن تتشاور أولا مع الولايات المتحدة، وفي الممارسة، تلتمس موافقتها. تدعم إسرائيل بالفعل اليوم "السياسة العالمية للولايات المتحدة. كحليف رسمي، فإن وصول إسرائيل إلى الأسلحة الأمريكية المتقدمة والتقنيات الفريدة سيكون مضمونًا على المدى الطويل، وبالتالي الحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل بمرور الوقت.

توصيات السياسة العامة

كما أن مطالب المملكة العربية السعودية بمعاهدة دفاعية مع الولايات المتحدة تخلق فرصة سانحة لإسرائيل أيضًا. وينبغي لإسرائيل أن تسعى إلى إبرام معاهدة دفاعية مع الولايات المتحدة كجزء من استراتيجية متماسكة مصممة لمواجهة تحديات المستقبل، وخاصة إيران النووية واحتمال ظهور شرق أوسط به أطراف نووية متعددة.

والأهم من ذلك، أن معاهدة الدفاع من شأنها أن ترسخ «العلاقة الخاصة» طويلة الأمد لإسرائيل مع الولايات المتحدة، والتي تشكل ركيزة مركزية للأمن القومي الإسرائيلي. تتعرض هذه العلاقة بالفعل لضغوط اليوم بسبب التأثير المتزايد للتآكل لسياسة إسرائيل على القضية الفلسطينية، فضلاً عن الاتجاهات الديموغرافية التكتونية في الولايات المتحدة، وخاصة في الأوساط الليبرالية. ستسهل معاهدة الدفاع ضمان دعم الحزبين لالتزام إسرائيل والإدارات المستقبلية بأمنها.

في الظروف الاستراتيجية سريعة التغير الجارية الآن في الشرق الأوسط، يجب على إسرائيل الاستفادة من معاهدة الدفاع للترويج لهيكل استراتيجي إقليمي تقوده الولايات المتحدة. إن إنشاء مثل هذا الهيكل الاستراتيجي الإقليمي من شأنه أن يخفف من مخاوف حلفاء الولايات المتحدة بشأن تقلص المشاركة الأمريكية في المنطقة.

لا تحتاج إسرائيل إلى معاهدة دفاعية مع الولايات المتحدة للتعامل مع حزب الله وحماس والتهديدات الإرهابية، ولن ترغب الولايات المتحدة في أن تأخذ على عاتقها التزامًا بالتعامل معها أيضًا. لذلك، للحفاظ على حرية إسرائيل في التصرف في مواجهة هذه التهديدات، وبحيث لا يكون مطلوبا المشاركة مباشرة في الحروب العالمية للولايات المتحدة، ينبغي أن يقتصر مضمون المعاهدة على التهديدات المتطرفة والوجودية وعلى منطقة الشرق الأوسط، بقدر ما تقتصر معاهدات الولايات المتحدة مع اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا على ساحاتها.

يجب أن ترسخ المعاهدة التزام الولايات المتحدة بميزة إسرائيل العسكرية النوعية (QME) ومعالجة قضية المساعدات العسكرية المستقبلية. ويجب على إسرائيل أن تكفل الحفاظ على حقوق الطرفين في التصرف دفاعا عن النفس ووفقا لإجراءاتهما القانونية، كما جرت العادة في هذه المعاهدات، مما يترك مجالا لبعض الإجراءات المستقلة في حالات استثنائية.

مثل الحلفاء الآخرين، ستكون إسرائيل حرة في تقرير طبيعة مساهمتها العسكرية في جهود الولايات المتحدة في العالم، إذا لزم الأمر. ستكون المساعدة في مجالات مثل المساعدة الطبية والدفاع المدني والدفاع الجوي مناسبة. يخلق التفاوض على المعاهدة فرصة لإثارة كل من قضية التعاون في صناعة الدفاع ومكانة إسرائيل في التحالفات التكنولوجية التي تروج لها الولايات المتحدة في العالم.

جهود بايدن لإدخال السعودية في اتفاقيات إبراهيم

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – واشنطن

تولت إدارة بايدن منصبها بتعهد بالحياة الطبيعية، وارتبطت سياستها في الشرق الأوسط إلى حد كبير بإدارة أمريكية «طبيعية». إنها مؤيدة لإسرائيل، وهي قلقة بشأن إيران، وهي تتوافق بشكل عام مع دول الخليج العربي. ومع ذلك، فإن سياسة إدارة بايدن تختلف بشكل ملحوظ عن سابقاتها.
غالبًا ما تنجذب الولايات المتحدة نحو التركيز على «عملية» في الشرق الأوسط - غالبًا ما تنطوي على جهود سلام عربية إسرائيلية من بعض الخطوط. ركزت إدارة بوش على التحول الديمقراطي (بمجرد أن تجاوزت الضربات العسكرية الأولية في العراق وأفغانستان) وإدارة أوباما على العلاقات مع إيران. استقر فريق بايدن على العلاقات الإسرائيلية السعودية. ومع ذلك، فإن الإدارة مصممة على عدم ترك الشرق الأوسط يصبح محور تركيزها وتأمل ألا تصبح المنطقة مصدر إلهاء.

على الصعيد العالمي، تركز إدارة بايدن على منافسة القوى العظمى. على عكس إدارة ترامب، يؤكد فريق بايدن على أهمية العمل مع الحلفاء والشركاء بشأن التحديات المشتركة بهدف خلق بيئة عالمية أكثر قابلية للتنبؤ والقواعد. في الشرق الأوسط على وجه الخصوص، كانت الإدارة عازمة على تقليل التركيز على العمليات العسكرية، جزئيًا من خلال الدبلوماسية والجوانب الأخرى من فن الحكم وجزئيًا من خلال الجهود المبذولة لتعزيز قدرة الشركاء والاندماج. والجدير بالذكر أن مكافحة الإرهاب تلعب دورًا أصغر بكثير في خطاب إدارة بايدن في المنطقة، وظلت رغبة الولايات المتحدة في المساعدة في تحسين الحوكمة الإقليمية صامتة.

من الناحية العملية، فإن أكبر مشكلة واجهتها الإدارة هي إقناع شركائها بالتزامها. الرواية التي بدأت في وقت مبكر، أن بايدن كان يسعى للتخلي عن الشرق الأوسط، شهدت اندفاع الحلفاء والشركاء للتحوط من فراغ السلطة الوشيك. استفادت الصين على وجه الخصوص من هذا التصور، الذي غذى تركيز واشنطن العالمي على دور الصين المتغير. ربما عن غير قصد، يؤدي تركيز الولايات المتحدة على الصين إلى خلق توتر بين الرغبة في تركيز اهتمام الولايات المتحدة على غرب المحيط الهادئ والرغبة في التركيز على مجال رئيسي من الاهتمام الصيني وهو الشرق الأوسط.
بالنسبة لإدارة بايدن، كان الحصول على «قطعة الصين» بشكل صحيح تحديًا مع شريكين رئيسيين، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. تحدث بايدن بقسوة عن السعوديين خلال حملته الرئاسية ويعتقد العديد من نشطاء الحزب الديمقراطي أن انتقاده للسعوديين كان صحيحًا. إن التزام السعوديين "بالتخفيضات المستمرة في إنتاج النفط، والحرب المستمرة في اليمن، والقمع السياسي في الداخل كلها أمور تزعج العديد من الديمقراطيين. ومع ذلك، وجد بايدن وفريقه أن السعوديين شركاء أساسيون في كل شيء من تسعير الطاقة إلى الأمن الإقليمي إلى مكافحة الإرهاب، والتحرير السريع لبعض جوانب الحياة السعودية هو علامة على أن المملكة تتغير، على الأقل جزئيًا في طرق فريق بايدن يجد بناء.

خلقت رحلة الرئيس بايدن المحرجة إلى المملكة العربية السعودية في يوليو 2022، ورحلة الرئيس شي الأكثر سلاسة في ديسمبر 2022، تباينًا واضحًا.

منذ ذلك الحين، يبدو أن إدارة بايدن قد وجدت موطنها مع المملكة العربية السعودية، بسلسلة من الزيارات رفيعة المستوى للمساعدة في تعزيز العلاقات مع إسرائيل والمناقشة المفتوحة حول إمكانية التطبيع.

بينما كانت العلاقة الأمريكية السعودية تتحسن في الأشهر التسعة الماضية، أصبحت العلاقة بين الولايات المتحدة والإمارات أكثر توتراً. لم يفشل الطرفان فقط في الاتفاق على شروط بيع طائرة F-35 إلى الإمارات العربية المتحدة - بعد أن كان الاتفاق على القيام بذلك هو الأساس لاعتراف إسرائيل الرسمي من قبل الإمارات العربية المتحدة وثلاث حكومات عربية أخرى - ولكن التوترات بشأن علاقات الإمارات العربية المتحدة مع روسيا وسط حرب أوكرانيا والصين رفعت درجة الحرارة في كلتا العاصمتين. تدفقت أصول روسية بمليارات الدولارات وآلاف المواطنين الروس إلى الإمارات العربية المتحدة، وهناك تقارير واسعة النطاق تفيد بأن الإمارات العربية المتحدة تسهل النشاط الاقتصادي الروسي. وأدت الشكاوى من أن الإماراتيين سمحوا للصين ببناء منشأة عسكرية في أبو ظبي، وعدم تصديق نفيهم، إلى زيادة التوترات. اعتادت الإمارات العربية المتحدة على كونها الحكومة العربية المفضلة والأكثر ثقة في واشنطن، لكن الكثير من التألق تلاشى. ظل التصور السائد بين الديمقراطيين بأن الإمارات العربية المتحدة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بترامب والسياسة الجمهورية قائمًا. في غضون ذلك، أدى القرار القطري ببذل قصارى جهده للمساعدة في الانسحاب من أفغانستان إلى خلق ديون امتنان للولايات المتحدة في تناقض صارخ مع العداء المستمر بين الإمارات وقطر والذي يعود تاريخه إلى حصار عام 2017 والذي تخلى عنه حلفاء الإمارات الآخرون منذ ذلك الحين.

لا تزال إيران محور تركيز إدارة بايدن، لكن الحركة بطيئة. لم تتمكن الإدارة أبدًا من استئناف المحادثات النووية المباشرة مع الإيرانيين (تولت منصبها في يناير 2021، وتولى الرئيس الرئيسي منصبه في أغسطس 2022، ولم يكن التوقيت مناسبًا أبدًا).
كان استئناف الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة هدفًا أوليًا للبعض في الإدارة ولكن تم التخلي عنها. يبدو أن إدارة بايدن تتبع استراتيجية «أقل مقابل أقل» لشيء أقل من اتفاق مقابل شيء أقل من تخفيف العقوبات، مبني على تفاهمات

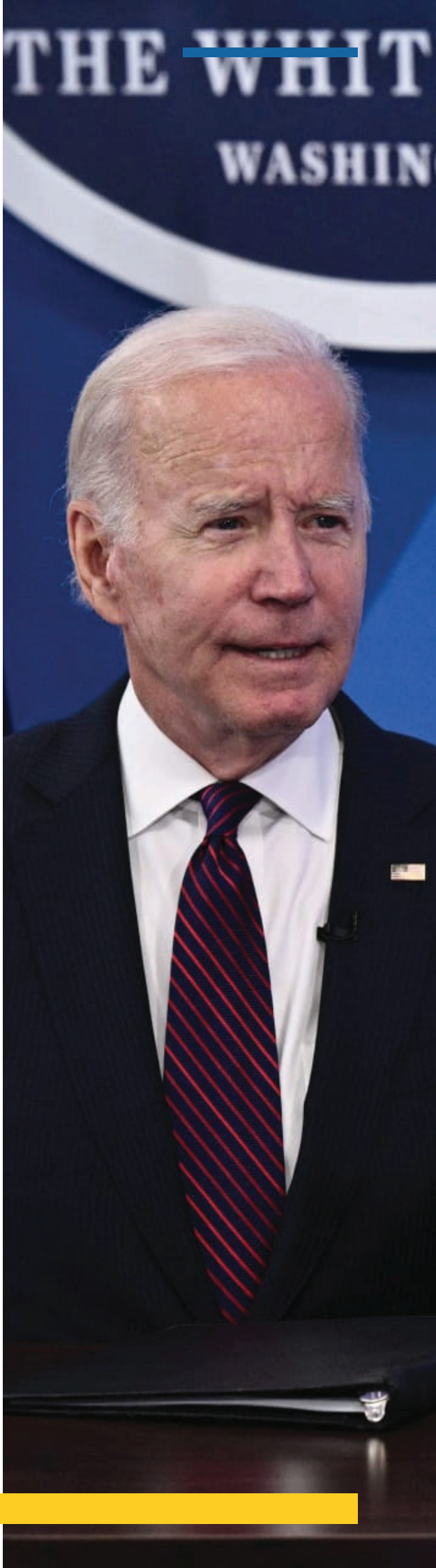

خاصة بدلاً من اتفاقيات عامة. مع تعرض الاقتصاد الإيراني للضغط، ومع تراجع صحة المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، يبدو أن فريق بايدن قرر أن إيران لا تزال مهمة ولكنها ليست ملحة وأن وقت التفاوض بكثافة ليس الآن.

بعض أكثر مشاكل الإدارة ثباتًا موجودة في إسرائيل. رئيس الوزراء نتنياهو هو المفضل لدى قلة في البيت الأبيض في بايدن، لكنه أكثر استساغة بكثير من العديد من أعضاء ائتلافه اليميني الحاكم. لقد سار الرئيس بخفة في الأزمة السياسية المستمرة في إسرائيل، رغم أن تعاطفه واضح. من غير الواضح ما إذا كان لدى نتنياهو أي مجال للمناورة - لدفع حساب الجمهور الإسرائيلي، والحفاظ على ائتلافه، والتوجه نحو الوسط، وبناء ائتلاف مختلف، أو أي مسار آخر. وفي الوقت نفسه، يتزايد العنف في إسرائيل (بين العرب واليهود وداخل المجتمع العربي)، والاقتصاد يضعف، والسياسة مستقطبة، والسياسة الفلسطينية تتلاشى. يمكن أن تواجه إسرائيل أزمة على جبهات عديدة.

بالنسبة لبايدن، فإن وضع اتفاق سلام إسرائيلي سعودي في المقدمة والوسط يلبي عددًا من الاحتياجات. على الجانب الإسرائيلي، فإن احتمال إبرام صفقة مع المملكة العربية السعودية، التي تحظى بشعبية واسعة في إسرائيل، يسمح للولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل بينما تقول إنها مجرد تقدم للتطبيع السعودي. بالنسبة للعلاقة الأمريكية السعودية، أدت المناقشات الاستراتيجية الجادة إلى إنهاء كل الخطاب حول تخلي الولايات المتحدة عن الشرق الأوسط. مثل العديد من العمليات، من المرجح أن تتكشف هذه العملية على مدى سنوات، والتطلعات السعودية أعلى بكثير مما من المرجح أن تقدمه أي إدارة أمريكية أو تكون قادرة على تحقيقه. بالنسبة للجانب السعودي، هذا جيد.

في الواقع، يشعر السعوديون بإلحاح أقل من الأطراف الأخرى إلى حد بعيد. أولا، إنها ليست ملتزمة بمبدأ إبرام اتفاق، في حين أن إسرائيل والولايات المتحدة تحدثتا منذ وقت طويل عن أهمية التطبيع بين إسرائيل وجيرانها. يواجه نتنياهو وبايدن أيضًا ضائقة سياسية صعبة، ويمكن لكل منهما استخدام الفوز. الاقتصاد السعودي قوي ويعتقد ولي العهد الأمير محمد بن سلمان أنه سيظل في السلطة لعقود. يمكنه عقد هذه الصفقة اليوم، في 5 سنوات أو 10. لمثل هذه الخطوة الكبرى، سيريد مكافآت كبيرة. ومن منظور سياسي بحت، من الصعب أن نتخيل أنه حريص على تحقيق نصر سياسي لبايدن أو نتنياهو؛ على أي حال، قد يشك في قدرتهم على الإنجاز.

ذكرت صحيفة إيلاف السعودية على الإنترنت يوم السبت الماضي أن السعودية جمدت المحادثات بشأن التطبيع لأن إسرائيل ترفض أي بادرة للفلسطينيين. بعد ذلك، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز يوم الثلاثاء أن البيت الأبيض كان يستكشف معاهدة دفاع رسمية مع المملكة العربية السعودية. لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت التقارير المتناقضة عن الركود والتقدم مرتبطة، أو ما الذي قد يتعلق بأي منهما بشكل أي اتفاق مستقبلي. بغض النظر، نحن على الأرجح على بعد خطوات عديدة من صفقة شاملة.

من المرجح أن يكون المثلث الأمريكي السعودي الإسرائيلي مهمًا، وربما حتى خط الجهد المهيمن للولايات المتحدة في الشرق الأوسط في السنوات القادمة. ستظهر أزمات، ومن المرجح أن يحل بعضها محل المحادثات لبعض الوقت. ومع ذلك، يبدو منطق التعاون الأكبر واضحًا لجميع الأطراف، وفي غياب العمليات الأخرى التي تقودها الولايات المتحدة، فمن المرجح أن يكون هذا المنطق ديناميكيًا مركزيًا على مدى سنوات عديدة.

التطبيع الإسرائيلي السعودي لن يحل المشكلة الفلسطينية

مجلس السياسة الخارجية الأمريكية AFPC

أعلن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في ذلك اليوم أن اليهود الأوروبيين ليسوا يهود حقيقيين، وقتل هتلر اليهود ليس بسبب دينهم ولكن بسبب «دورهم الاجتماعي» في إقراض الأموال.
لم يكن ديفيد بن غوريون، أول رئيس وزراء لإسرائيل، يريد أن يهاجر اليهود من الدول العربية إلى إسرائيل، وفقًا لعباس، وهاجم المؤسسات اليهودية في الدول العربية لإقناعهم بعدم القدوم.

تعليقات عباس - أحدث مجازاته العديدة المعادية للسامية والسخافات التاريخية على مر السنين - تقدم خلفية واضحة لوجهة نظر الرئيس الأمريكي جو بايدن بأن "التطبيع" بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية يجب أن يكون مصحوبًا بتقدم كبير في "حل الدولتين" الإسرائيلي الفلسطيني.

يخطط دبلوماسيون أمريكيون كبار للقاء كبار المسؤولين الفلسطينيين في الأيام المقبلة لمناقشة الجزء الإسرائيلي الفلسطيني من اتفاقية التطبيع. تضغط واشنطن على القدس لتقديم تنازلات كبيرة للفلسطينيين، مما يشير إلى أن واشنطن والرياض لن تمضي قدمًا في التطبيع ما لم تفعل ذلك.
وبحسب ما ورد يعتقد بايدن وفريقه أنه يمكنهم بيع الكونجرس بسهولة أكبر بشأن اتفاقية تطبيع إسرائيلية سعودية، والتي من المرجح أن توفر علاقات دفاعية أوثق بين الولايات المتحدة والسعودية، إذا تضمنت تنازلات إسرائيلية تجعل حل الدولتين أكثر قابلية للتطبيق.

ذلك لأنه بينما يستنكر المشرعون من كلا الحزبين سجل الرياض في مجال سوء حقوق الإنسان، قد يميل الديمقراطيون أكثر إلى الموافقة على اتفاق إذا اعتقدوا أنه سيعزز السلام الإسرائيلي الفلسطيني.
أثار توماس فريدمان، كاتب العمود المؤثر في صحيفة نيويورك تايمز، ضجة في واشنطن والقدس، وبالتأكيد في أماكن أخرى من خلال حث القادة الأمريكيين والسعوديين على عدم السماح لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بجعلهم «أغبياء مفيدين» من خلال إبرام صفقة بشأن التطبيع.

وكتب «لا يمكن أن يكون لديك تطبيع مع حكومة إسرائيلية غير طبيعية»، في إشارة إلى تحالف نتنياهو اليميني المتطرف، لأنه لن يكون «حليفًا مستقرًا للولايات المتحدة أو شريكًا سعوديًا».
لا بأس. لكن ما هو صحيح في القدس صحيح في رام الله، وما ينطبق على «التطبيع» الإسرائيلي السعودي ينطبق على السلام الإسرائيلي الفلسطيني.
يوضح فريدمان كيف أن «الحكومة الإسرائيلية ليست طبيعية» (بخط مائل)، ويشير إلى أنها تتضمن ما وصفه رئيس الموساد السابق بـ «الأحزاب العنصرية الرهيبة» وتحاول بناء علاقات مع «الأحزاب الأوروبية اليمينية المتطرفة».
لا بأس. ولكن، كما تذكرنا تأملات عباس وأنشطة حكومته، فإن السلطة الفلسطينية أقل بكثير من حكومة «طبيعية» من تلك الموجودة في القدس: فهي تحكم بطريقة استبدادية كلاسيكية، ولا تتحمل أي معارضة، وليس لديها أي مصداقية للعمل كشريك حقيقي للسلام مع هذه الحكومة الإسرائيلية أو أي حكومة إسرائيلية أخرى.

قبل يومين من خطاب عباس في أواخر أغسطس، اتهم المتحدث باسمه إسرائيل بـ «قتل» صبي مراهق بريء في بلدة الزبابدة بالضفة الغربية. لكن جماعة الجهاد الإسلامي الفلسطينية اعترفت بأن المراهق «مقاتل جهاد شهيد» «وقف مع زملائه في سرايا القدس». هل هذا طبيعي؟

حدث الشيء نفسه في 25 أغسطس و30 أغسطس، حيث اتهمت أبواق عباس إسرائيل بقتل صبي بريء بدم بارد. في كل حالة، أشاد المسلحون الفلسطينيون بذلك الصبي ووصفوه بأنه «فارس» أو «مقاتل جهاد» وفصلوا العملية الإرهابية التي شارك فيها. طبيعي؟ لقد رفض القادة الفلسطينيون العديد من عروض السلام الجادة - والسخية بالفعل - على مدى ربع القرن الماضي والتي كانت ستسن حل الدولتين الذي تواصل واشنطن والغرب مطاردته. طبيعي؟

الكتب المدرسية الفلسطينية تحرض على الكراهية والعنف ضد إسرائيل. يشارك الطلاب الفلسطينيون في مسرحيات مدرسية يتظاهرون فيها بتوجيه الأسلحة إلى اليهود المتدينين المعصوبي الأعين والركب. شيوخ مسلمون يحثون على العنف في المساجد. تشيد الجماعات السياسية والإرهابية الفلسطينية بالعنف وتدعو إلى المزيد من خلال مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بها. وتدفع السلطة الفلسطينية لعائلات الإرهابيين الذين قُتلوا أو سُجنوا بعد ارتكاب أعمال مسلحة - مدفوعات ترتفع مع تزايد الهجمات بشكل مميت والتي، معًا، إجمالي 8% من الميزانية السنوية للسلطة. هل كل هذا طبيعي؟

في مذكراته، كتب بيل كلينتون بمرارة عن رفض الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات إحلال السلام مع إسرائيل عندما رفض عرفات اقتراحًا أمريكيًا كان من شأنه أن يمنح الفلسطينيين دولة على 97% من الضفة الغربية وكل غزة والأحياء العربية في القدس.

وكتبت كلينتون: «ربما لم يستطع عرفات ببساطة القفز الأخير من ثوري إلى رجل دولة».

لا، لم يستطع. بناءً على كل الأدلة حتى الآن، لا يستطيع عباس أيضًا. الرئيس البالغ من العمر 87 عامًا لا يفعل شيئًا لوضع الأساس للسلام من خلال إدانة التحريض الذي يسود المجتمع الفلسطيني. على العكس تمامًا، فهو يتحدث عن الاستعارات التي تعزز الكراهية الفلسطينية.

التطبيع الإسرائيلي السعودي سيكون مفيدًا للقدس، وجيدًا للرياض، وجيدًا لواشنطن. ولعل التنازلات الإسرائيلية للفلسطينيين ثمن يجب أن تدفعه تل ابيب لأسباب سياسية.

لكن لا تتوقع أن تسفر المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية عن حل فعلي للدولتين في أي وقت قريب. لا عباس ولا أي مسؤول فلسطيني كبير آخر مستعد للقيام بهذه القفزة الأخيرة من ثوري إلى رجل دولة.

يجب ألا تكون السلطة الفلسطينية الفاسـدة جـزءاً مـن أي صفقـــة سعوديـــة إسرائيليـة

المعهد اليهودي للأمن القومي الأمريكي – جنسيا

مايك بومبيو – وزير الخارجية الأمريكي السابق
يزور مسؤولون أمريكيون المملكة العربية السعودية لمناقشة المطالب الفلسطينية بشأن صفقة محتملة للمملكة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل. قد تشمل الصفقة اقتراح الرياض لاستئناف مدفوعاتها المالية للسلطة الفلسطينية إذا قيدت المسلحين. بينما ترغب المملكة العربية السعودية في أي صفقة تطبيع لصالح الشعب الفلسطيني، فمن غير المسؤول مالياً وأخلاقياً توزيع الأموال من خلال السلطة الفلسطينية الفاسدة التي تمول الإرهاب.

بدلا من تحويل المساعدات من خلال السلطة الفلسطينية كجزء من أي اتفاق تطبيع، وإنشاء منظمة غير حكومية جديدة سيمكن السعوديين من دعم إخوانهم المسلمين، تطوير منظمة مسؤولة لتحسين حياة الفلسطينيين بشكل ملموس، وتعزيز مجتمع مدني أكثر قابلية للتطبيع العربي الإسرائيلي خارج قمع السلطة الفلسطينية وإيجاد بديل تمس الحاجة إليه لسوء الحكم المستوطن للسلطة الفلسطينية.

بناءً على اتفاقيات أبراهام الرائدة التي ساعد أحدنا في التفاوض عليها خلال إدارة ترامب، فإن التطبيع السعودي مع إسرائيل سيثبت للعالم أن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان شخصية تاريخية تركز على تغيير مجتمعه وتعزيز السلام العالمي، وكذلك يوفر له فرصة لرسم مسار أفضل للفلسطينيين. أي اتفاق بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل من شأنه أن يمثل تقدمًا هائلاً لاتفاقات إبراهيم، مما يخلق الغطاء السياسي لقادة مسلمين إضافيين لإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات مع إسرائيل.

قد يكون الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي انتخب لولاية مدتها أربع سنوات في عام 2005، معوقًا ملحوظًا للنوايا الحسنة للسلام السعودي الإسرائيلي، لكنه لا يزال في منصبه. رفض عباس مرارًا أو أوقف المقترحات الدبلوماسية الأمريكية والإسرائيلية.

ومع ذلك، فإن توفير الأموال للسلطة الفلسطينية، وهي منظمة تواصل مكافأة الإرهاب الفلسطيني، من شأنه أن يقوض الرسالة السلمية والآثار المترتبة على التطبيع. بعد أن أدرك أن مدفوعات السلطة الفلسطينية لعائلات الإرهابيين تشجع العنف، أقر الكونجرس قانون تايلور فورس في عام 2018، والذي يقطع التمويل الأمريكي للسلطة الفلسطينية حتى يوقف برنامج «الدفع مقابل القتل». بما أن الأموال قابلة للاستبدال، فإن أي مساعدة خارجية للسلطة الفلسطينية من شأنها أن تحفز بشكل فعال المزيد من الإرهاب ضد الإسرائيليين. يجب ألا تقدم الرياض أموالاً للسلطة الفلسطينية من شأنها أن تعفي السلطة الفلسطينية من إنهاء «دفع ثمن القتل».

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من دعم المجتمع الدولي للسلطة الفلسطينية على مدى السنوات 30 الماضية كممثل للشعب الفلسطيني، لا تزال المنظمة الفاسدة فاشلة تخدم قيادتها بالكماليات، مثل شراء طائرة نفاثة بقيمة 50 مليون دولار لعباس في 2018، وسط تخفيضات في التمويل.

بالنظر إلى العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية القوية التي تطورت من خلال اتفاقات إبراهيم، فإن تعنت السلطة الفلسطينية وقمعها ومحسوبيتها هي التي تعيق سلامًا أعمق وأوسع بين إسرائيل والعالمين العربي والإسلامي.

في الوقت نفسه، كانت المملكة العربية السعودية تشير إلى جيرانها بأنها تعلق شروطًا على مساعداتها الخارجية الوفيرة، والتي قدمت منذ فترة طويلة دعمًا ماليًا حيويًا للاقتصادات المضطربة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. أرسلت الرياض أكثر من 5 مليارات دولار للقضايا الفلسطينية، لكنها، اعترافًا بالفساد المستشري للسلطة الفلسطينية، بدأت في خفض مساعداتها في عام 2016 وقطعتها بالكامل في عام 2021. وقال وزير المالية السعودي محمد الجدعان في يناير كانون الثاني «اعتدنا تقديم منح وودائع مباشرة دون قيود ونغير ذلك». «نحن نعمل مع المؤسسات متعددة الأطراف لنقول بالفعل إننا بحاجة إلى رؤية إصلاحات».

التطبيع بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل يوفر فرصة ليس فقط لإعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي للشرق الأوسط ولكن أيضًا لتجاوز السلطة الفلسطينية التي عفا عليها الزمن، والتي لطالما كانت عقبة أمام السلام. وبذلك، ستمهد العلاقات السعودية الإسرائيلية الطريق أمام السلام الذي طال انتظاره بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

الزواج غير السعيد بين الولايات المتحدة والسعودية

معهد أمريكان إنتربرايز

معهد أمريكان إنتربرايز
أكدت صحيفة نيويورك تايمز هذا الأسبوع أن إدارة بايدن تدرس قبول صفقة كانت المملكة العربية السعودية تتدلى منذ عدة أشهر: مقابل تطبيع الرياض للعلاقات مع إسرائيل، ستقدم الولايات المتحدة للسعوديين ضمانات أمنية رسمية. وتقول الصحيفة إن الاتفاقية ستأخذ «المعاهدات في شرق آسيا» - أي اليابان وكوريا الجنوبية - كنموذج لها، هذه فكرة مشكوك فيها.

صحيح أن شكلاً من أشكال الشراكة الاستراتيجية مع المملكة كان ركيزة للاستراتيجية الأمريكية، ليس فقط للشرق الأوسط ولكن على الصعيد العالمي، منذ عام 1945 على الأقل. لكن أكثر ما يمكن قوله عن الترتيب الذي لا يمكنه العيش معهم، ولا يمكنه العيش بدونهم هو أنه عزز المصالح الأمنية والاقتصادية للولايات المتحدة من مسافة ذراع. عند الضرورة - مثل بعد غزو صدام حسين للكويت عام 1990 - ضاقت المسافة. في الآونة الأخيرة.

وتعكس هذه العلاقة بالمعاملات الاختلافات العميقة بين النظامين الحاكمين؛ الديمقراطية الليبرالية والنظام الملكي الواعي هما رفيقان غريبان. قد يكون الوريث السعودي، ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، «محدثًا»، لكنه متهم بالقتل، ولا يستحق الجوائز الإصلاحية التي منحها توماس فريدمان، المحلل في صحيفة نيويورك تايمز وآخرون. في عهد والده الملك سلمان البالغ من العمر 87 عامًا، فإن محمد بن سلمان هو محرك السياسة السعودية ويرغب بوضوح في تعزيز قوة الرياض ونفوذها. طموحاته أكبر بكثير من طموحات أجداده الحذرين والمحافظين وهو يتخذ نهجًا ميكافيليًا لتحقيقها.

وبالتالي، فإن القياسات على اليابان وكوريا الجنوبية مناسبة بشكل كبير وتكاد تكون مهينة لدولتين طورتا ثقافات سياسية ديمقراطية عميقة.
في حين أن هذا نشأ في عقود من الاحتلال الأمريكي في حالة اليابان والضغط في كوريا الجنوبية، أظهر سكان كلا البلدين احترامًا وتقديرًا عميقين للحرية والحكم الذاتي.
لقد ازدهرت اقتصاداتها التي دمرتها الحرب في السابق. وفي ثقافتين تقليديتين للغاية، هناك براعم متزايدة للتحرير الاجتماعي، مثل قضايا المرأة والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية.
قضت المحكمة العليا في سيول مؤخرًا بأن نظام الرعاية الصحية في كوريا الجنوبية يجب أن يعترف بزواج المثليين، وفي يوليو، أقر النظام الغذائي الياباني قانونًا «لتعزيز فهم» التوجه الجنسي المتباين والهوية الجنسية.
وقد أدى التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي بدوره إلى توسيع وتوسيع قاعدة التعاون الاستراتيجي والعسكري مع الولايات المتحدة. كانت كل من اليابان وكوريا الجنوبية قويتين على أوكرانيا.

بالطبع، كل هذا لم يحدث دفعة واحدة. تم إملاء الديمقراطية اليابانية عليها من قبل الجنرال دوغلاس ماك آرثر وجيش الاحتلال الأمريكي بين عامي 1945 و1952، ولم يتم التوقيع على معاهدة الدفاع اليابانية الأمريكية حتى عام 1960. حصلت كوريا الجنوبية على معاهدة الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة في عام 1953، بفضل نهاية الحرب الكورية، ولم تؤمن ديمقراطيتها إلا بعد عقود.

ولكن، بشكل حاسم، كانت كل من اليابان وكوريا الجنوبية خاضعتين بوضوح للنفوذ الأمريكي ولم يكن - ولا - مستعدًا لاتخاذ إجراءات عسكرية أحادية الجانب قد تورط الولايات المتحدة أو تشعل حروبًا بالوكالة مع الخصوم، كما فعل محمد بن سلمان والسعوديون في اليمن. في حين أن كلاً من سيول وطوكيو قلقان بشكل متزايد بشأن القدرات العسكرية الصينية والعدوانية، فإن مواقفهما - سواء كانت على طول خط العرض 38 أو في أرخبيل ريوكيو أو سينكاكو أو في مناطق الدفاع الجوي المحيطة - تظل دفاعية تمامًا. وفي لحظات التوتر المتصاعد، اعتادوا على البقاء على اتصال وثيق مع الولايات المتحدة.

بشكل عام، لا الوضع الاستراتيجي في شرق آسيا ولا دور الولايات المتحدة في المنطقة يمكن مقارنته بالوضع في الشرق الأوسط. لعب الجيش الأمريكي دورًا رئيسيًا في غرب المحيط الهادئ منذ الحرب الإسبانية الأمريكية، وهو دور مهيمن هناك منذ الحرب العالمية الثانية، ويعتبر الآن جمهورية الصين الشعبية «تهديدًا سريعًا». في حساب وزير الدفاع لويد أوستن، هو "المنافس الوحيد هناك بقصد إعادة تشكيل النظام الدولي والقدرة على القيام بذلك". كان التزام الولايات المتحدة بأمن شرق آسيا دائمًا ويستند إلى تحالفات حقيقية وعميقة لكل من المصالح والقيم.

على النقيض من ذلك، تراجعت إدارات أوباما وترامب وبايدن مرارًا وتكرارًا عن الشرق الأوسط. في مقابلته مع «عقيدة أوباما» مع محرر مجلة أتلانتيك جيفري غولدبرغ، أعلن الرئيس السابق أن الشرق الأوسط «غير قابل للإصلاح» وأكد أن السعوديين بحاجة إلى «مشاركة» منطقة الخليج مع إيران. كان تتويج دبلوماسية عائلة ترامب هو ما يسمى «اتفاقيات أبراهام»، وهي إطار عمل لكتلة إسرائيلية عربية مناهضة لإيران. كانت إدارة بايدن غير مباشرة إلى حد كبير. استنادًا إلى رؤسائها الثلاثة الأخيرين، نفدت الإرادة السياسية للولايات المتحدة لإشراك نفسها في الشرق الأوسط بحلول عام 2021، إن لم يكن قبل ذلك. وهذا هو السبب في أن احتمال إبرام معاهدة دفاع أكثر رسمية مع الرياض يبدو غريبًا للغاية: التراجع عن المنطقة مع اقتراح نوع من اتفاقية الدفاع المشترك في نفس الوقت يبدو وكأنه انفصام استراتيجي.

من المفترض أن تكون المكافأة الكبيرة مقابل معاهدة بين الولايات المتحدة والسعودية تطبيعًا غير محدد للعلاقات السعودية الإسرائيلية. سيكون ذلك لطيفًا، وربما يستحق ثمنًا، لكن السعوديين يطلبون الكثير. ومما يثير القلق بشكل خاص شهيتهم المتزايدة، في مواجهة التقدم النووي الإيراني، إما للحصول على مكان تحت المظلة النووية الأمريكية أو رادع مستقل للرياض. في مقابلة مع قناة فوكس نيوز هذا الأسبوع، أخبر محمد بن سلمان بريت باير أنه إذا حصلت إيران على قنبلة نووية، «علينا الحصول على واحدة». ضمنيًا، يشير السعوديون إلى أنهم يشعرون بالحاجة إلى مواكبة ذلك، مما يعني أن أي مشروع مدني للطاقة النووية - وهو أمر يطلبون أيضًا مساعدة الولايات المتحدة فيه - يمكن أن يكون نقطة انطلاق نحو سلاح.

إن الشراكة الاستراتيجية التقليدية والمعاملات والمشروطة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ليست مطابقة مصنوعة في الجنة، كما قد يتفق الجانبان على الأرجح، لكنها أثبتت أنها مناسبة للطرفين لمدة ثمانية عقود.

لا تزال هناك مصالح مشتركة (مشتركة أيضًا بين الإسرائيليين ودول الخليج الأخرى) في منع الاختراق النووي الإيراني، واحتواء آيات الله طموحات الهيمنة، وكبح جماح الأذى الراسخ في جميع أنحاء المنطقة. ببساطة، علاقة أمريكا مع المملكة العربية السعودية ليست رائعة، لكنها ليست مفلسة.

تنحية جانبًا في الوقت الحالي مسألة ما هو تطبيع العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل الذي سيجعل أي من البلدين لا يمكنهما بالفعل اجتياز اتصالاتهما القوية عبر القناة الخلفية، والسؤال عن سبب ضرورة التوسط الأمريكي لتغيير تلك العلاقة الرائعة والوظيفية: يعرف البيت الأبيض جيدًا أن اقتراح أي معاهدة أو التزام أمني دائم من هذا النوع على الكونجرس أمر عديم الجدوى. حتى موافقة الكونجرس على بيع طائرات متقدمة وأسلحة أخرى للسعوديين بسعر ممتاز تتطلب جهدًا ملحميًا.

ويصادف هذا الشهر الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقات أوسلو للسلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. يجب أن يكون هذا الفشل الشهير بمثابة تحذير بشأن عوامل الجذب لصنع استراتيجية «المصافحة الكبرى» في الشرق الأوسط. من الأفضل التمسك بالبديل الأقل سوءًا.

طريق بيبي المسدود إلـى الريـاض

فورين بوليسي

يشمل تدريب المجندين في وحدة جيش النخبة الإسرائيلية سيرت ماتكال - التي يعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي من بين قدامى المحاربين - سلسلة من التدريبات الملاحية الفردية بعيدة المدى. لكن مرت 50 عامًا منذ تقاعد بنيامين نتنياهو من الخدمة الفعلية في وحدة استطلاع الجيش الإسرائيلي ذات الطوابق، ويجب أن تكون بوصلته معطلة. بينما يخطط لمسار نحو إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين بلاده والمملكة العربية السعودية، يبدو أن نتنياهو خسر بشكل ميؤوس منه في فناء منزله الخلفي. بينما يحلم بالسلام الإقليمي، يستعد ائتلافه الحاكم لتقويض خططه.

الصفقة السعودية الإسرائيلية هي الجائزة الكبرى لدبلوماسية الشرق الأوسط المعاصرة. كان مسؤولو إدارة بايدن يتنقلون بإصرار بين الرياض والقدس للتفاوض على صفقة - تلعب فيها الولايات المتحدة دورًا أساسيًا - من شأنها أن تحقق فوائد واضحة للدول الثلاث.

كان ولي العهد الأمير محمد بن سلمان يقف في جيبه على «قائمة التسوق» الخاصة به - والتي تتضمن اتفاقًا أمنيًا مع الولايات المتحدة وامتلاك قدرة نووية مدنية - وإعادة التأهيل العرضي لصورته، التي تعرضت لضربة كبيرة بعد أن قرر مجتمع المخابرات الأمريكية أنه «وافق على عملية» أسفرت عن مقتل كاتب عمود في واشنطن بوست بوحشية في عام 2018.

بالنسبة لنتنياهو، سيكون الاتفاق مع المملكة العربية السعودية نقطة تحول تساعد في إطلاق إمكانات الآفاق الاقتصادية والدبلوماسية من إفريقيا إلى آسيا التي كانت في السابق بعيدة عن متناول إسرائيل. يمكنه أيضًا تلميع أوراق اعتماده كرجل دولة في وقت يتركز فيه الاهتمام بدلاً من ذلك على خطط حكومته المثيرة للجدل للقضاء الإسرائيلي.

سيحقق الرئيس الأمريكي جو بايدن فوزًا مهمًا في السياسة الخارجية، مما يحفز المزيد من التكامل في تلك المنطقة، وربما الأهم من ذلك، تسجيل انتصار باكس أمريكانا ضد توسيع النفوذ الصيني في شبه الجزيرة العربية. سيكون تجنيد أوبك لتعويض الارتفاع الصاروخي في أسعار الطاقة مكافأة إضافية. (يمكنه تطبيق الثقل الإضافي على حملة إعادة انتخابه المتعثرة).

لكن على الرغم من أناقتها على الورق، تكثر العقبات أمام الاتفاق الإسرائيلي السعودي. يتم طرح حلول إبداعية لمعالجة بعض هذه النقاط الشائكة. يمكن استخدام «الطرق التكنولوجية السرية» لضمان عدم إمكانية إعادة توجيه أي برنامج نووي سعودي مصرح به لأغراض عسكرية. يُقترح أيضًا أن نتنياهو يمكن أن يتوسط مع المشرعين الجمهوريين الودودين لمساعدة البيت الأبيض في الحصول على أغلبية الثلثين في مجلس الشيوخ والتي ستكون ضرورية لإبرام معاهدة دفاع مع المملكة العربية السعودية. لن تكون هذه الإصلاحات كافية لعبور خط النهاية، للأسف، حتى لو كان الترتيب مفيدًا للطرفين.

لا يمكن لأي تسلسل سحري يؤجل التنازلات مع الفلسطينيين أن يخرج نتنياهو من هذا المأزق الأيديولوجي.

ملامح ما تقترحه المملكة العربية السعودية للفلسطينيين، وفقًا لوسائل الإعلام الإسرائيلية - ترتيب مؤقت يتضمن عناصر مثل وقف بناء المستوطنات، ونقل مناطق معينة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة (المنطقة جيم) للولاية الفلسطينية (المنطقة أ)، والاعتراف بالحق الفلسطيني في إنشاء عاصمة في القدس الشرقية وإعادة فتح قنصلية أمريكية منفصلة للفلسطينيين في تلك المدينة - ليست بداية لدائرة سموتريتش الانتخابية. من وجهة نظر سموتريتش، يجب أن تقتصر التنازلات الإسرائيلية على المجال الاقتصادي حصريًا، دون التنازل عن شبر واحد من الأراضي.

حكومة نتنياهو الحالية والاختراق التاريخي مع المملكة العربية السعودية غير قادرين ببساطة على التعايش. سموتريش، الذي نفي الحق الإسرائيلي في المعارضة في عام 2021، عندما رفض قبول مشاركة منصور عباس "القائمة العربية المتحدة في ائتلاف نتنياهو - ودفع عباس إلى أحضان نتنياهو المنتظرة، نفتالي بينيت ويائير لابيد - لم يثبت بالفعل أن تفكيره في الحياة السياسية.
ومع عدم وجود متطوعين واضحين ليحلوا محل سموتريتش وحلفائه حول نار المخيم، فمن غير المرجح أن يصل نتنياهو - ما لم يكن يميل إلى محاولة مسرحية إرثية تعتمد على الدعم الخارجي للمعارضة والانهيار السريع لحكمه - إلى وجهته في أي وقت قريب.

وقال محمد بن سلمان لشبكة فوكس نيوز في مقابلة بثت بعد اجتماع نتنياهو وبايدن «كل يوم نقترب» من التطبيع مع إسرائيل. يمكن القول إن المسار الإيجابي للعلاقات السعودية الإسرائيلية أمر لا مفر منه، لكن من المرجح أن يظل الاتفاق الفعلي بعيد المنال في المستقبل المنظور - وقد لا يحدث حتى في عهد نتنياهو.

سيتطلب النجاح من كل طرف القيام برفع ثقيل. سيتعين على بايدن أن يمنح مباركته النهائية للنظام السعودي ذاته الذي تعهد له، خلال المناظرات الرئاسية في عام 2019، بعدم «بيع المزيد من الأسلحة لهم»، بل «جعلهم يدفعون الثمن ويجعلهم، في الواقع، المنبوذين هم». سيمنح ولي العهد اعترافًا حقيقيًا بإسرائيل، الدولة التي لا تظهر حتى بالاسم على الخرائط الرسمية للمملكة. لن تحصل إسرائيل على غداء مجاني.

أوضحت إدارة بايدن أنه من المتوقع أن تساهم إسرائيل «بنتائج مهمة للفلسطينيين» مقابل تطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية. السعوديون، الذين كان ولي عهدهم آنذاك وملكه لاحقًا عبد الله بن عبد العزيز، تأليف المبادرة السعودية الأصلية للسلام مع إسرائيل في عام 2002، ليست على وشك التنازل عن تفوقها في القضية الفلسطينية للإمارات العربية المتحدة، الذي وصف توقيعها لاتفاقات إبراهيم بأنه مقايضة لموافقة إسرائيل على وقف «المزيد من الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية». التنازلات للفلسطينيين، الذين طالبوا منذ فترة طويلة بدولة مستقلة، ستكون محورية بنفس القدر من أجل تسخير الدعم بين التجمع الديمقراطي الحذر لأي إذعان للمطالب السعودية.

تم تعزيز هذه الرسالة الأخيرة بالتأكيد عندما التقى بايدن بنتنياهو على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في 20 سبتمبر. وبحسب قراءة البيت الأبيض لذلك اللقاء، «دعا بايدن جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها خلال الاجتماعات التي عقدت في وقت سابق من هذا العام في العقبة بالأردن وشرم الشيخ بمصر، لتشمل الامتناع عن اتخاذ مزيد من الإجراءات الأحادية الجانب».

(نص بيان العقبة الأصلي الصادر في 26 فبراير 2023 على «التزام إسرائيلي بوقف مناقشة أي وحدات استيطانية جديدة لمدة 4 أشهر ووقف الإذن بأي بؤر استيطانية لمدة 6 أشهر». ورد نتنياهو المتحدي بسرعة بأن «البناء والترخيص في يهودا والسامرة سيستمران وفقًا لجدول التخطيط والبناء الأصلي، دون تغيير».)
المشكلة - التي تعاملت معها الرياض للتو بشكل واضح - هي أن نتنياهو ليس لديه حرية تلبية الحد الأدنى من متطلبات التحرك الملحوظ تجاه الفلسطينيين. على الرغم من إصراره على أن «السياسات السائدة للحكومة تقررها أنا»، فإن الحقائق تشير إلى خلاف ذلك.
في الأسبوع الماضي، أعاد سموتريتش، وزير مالية نتنياهو المتشدد الذي يشغل حزبه الصهيوني الديني سبعة مقاعد في أغلبية نتنياهو الضيقة 64-56 في الكنيست، تمثيل لازمته بأن التقارب مع المملكة العربية السعودية «لا يشمل عرب يهودا والسامرة الذين ليس لهم علاقة» بالعملية. (هذه طريقته في القول إن مصير الفلسطينيين في الضفة الغربية يقع خارج نطاق هذه المحادثات مع المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة).
لقد منع سموتريتش الوفاء بالتزامات إسرائيلية متعددة لتخفيف القيود الاقتصادية على السلطة الفلسطينية. احتجاجه، الذي انضم إليه أعضاء آخرون في التحالف، ضد النقل الظاهري للأسلحة إلى القوات الفلسطينية - والذي وصفه نتنياهو على الفور بأنه أخبار كاذبة، وعلق على قرار وزير الدفاع آنذاك بيني غانتس في عام 2022 - أرسل رئيس الوزراء يتدافع ليأمر بمراجعة «جميع القرارات التي اتخذتها الحكومة السابقة بشأن السلطة الفلسطينية، بهدف تشديد الرقابة». استخدم سموتريتش تعيينه المتزامن كوزير في وزارة الدفاع الإسرائيلية لبدء طفرة استيطانية واستبعاد أي احتمال لحل وسط ملموس مع الفلسطينيين.

ثلاثية الحشد: التطبيع السعودي والأمريكي والإسرائيلي

المعهد الملكي للخدمات المتحدة -لندن

كانت هناك تقارير مختلفة خلال الأسابيع الأخيرة تشير إلى أن المملكة العربية السعودية وإسرائيل قد تقتربان من التطبيع، حيث تضغط إدارة بايدن بنشاط من أجل التوصل إلى اتفاق بحلول نهاية العام. حتى أن صحيفة وول ستريت جورنال زعمت أن السعوديين اتفقوا مع إدارة بايدن على مسار التطبيع، بينما قوبل التطبيع الإسرائيلي مع الدول العربية الأخرى بعواقب وخيمة، مثل ليبيا. سأل جوناثان إيال زميلنا المساعد الأول، إتش هيلير، عن أهمية هذه الأحداث.

جي إي: هل الدولتان قريبتان بالفعل من التطبيع؟ إذا كان الأمر كذلك، فلماذا هو مهم؟ إذا لم يكن كذلك، فلماذا لا؟
هيلير: التطبيع السعودي الإسرائيلي ليس قصة سعودية إسرائيلية - إنها قصة سعودية إسرائيلية أمريكية. وسيشارك كل واحد من الثلاثة مشاركة عميقة في أي مسعى من هذا القبيل، وبدون مشاركة نشطة من الثلاثة جميعهم، سيفشل التعهد برمته. لذلك، من المهم أن نرى كيف يتم تدريبها في كل منها.

جي إي: لنبدأ بالسعودية، في هذه الحالة. كانت هناك اقتراحات بأن الرياض كانت تتطلع في السابق إلى بناء جبهة أوسع «مناهضة لإيران»، وأن هذا كان ينشط إمكانية التطبيع السعودي الإسرائيلي؟
هيلير: أي اقتراح من هذا القبيل لم يعد صامدًا، بعد وقف التصعيد بين الرياض وطهران الذي أدى إلى استعادة العلاقات الدبلوماسية في مارس من هذا العام. في الواقع، عبر عدد من الملفات، يبدو أن الحالة المزاجية في الرياض هي حالة من خفض التصعيد.

لكن هذه الرغبة في خفض التصعيد لا تمتد إلى الرغبة التلقائية في توسيع نطاق التعامل مع الإسرائيليين. الحكومة الإسرائيلية الحالية هي حكومة مثيرة للجدل بشدة داخل المؤسسة الإسرائيلية الأوسع نفسها، ناهيك عن جميع أنحاء المنطقة، لتمكينها لليمين الإسرائيلي المتطرف.

ربما ينظر السعوديون إلى الإمارات العربية المتحدة، التي طبعت مع إسرائيل في اتفاقيات إبراهيم، ويرون شخصيات إماراتية بارزة تعبر عن سخطها من الشكل الذي يبدو عليه المشهد السياسي الإسرائيلي حاليًا - أعلن أحدهم علنًا خلال مؤتمر إسرائيلي أن المزيد من التطبيع العربي الإسرائيلي غير مرجح، وأن حكومة نتنياهو «أحرجتهم». في الواقع، في الأسبوع الماضي، التقى زعيم المعارضة الإسرائيلية، يائير لابيد، بوزير الخارجية الإماراتي، حيث أعلن لبيد ذلك علنًا على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة به - وهي رسالة واضحة للإسرائيليين.

جي إي: إذن، سيحتاج السعوديون إلى سبب كبير جدًا، إذن، للتطبيع مع الإسرائيليين الآن؟
هيلير: أعتقد أنه ضخم إلى حد ما. من وجهة نظر النظام السعودي، الذي يدرك سمعته في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وكذلك بين ناخبيه المحليين، سيكون من المحرج إلى حد ما التطبيع مع هذه الحكومة الإسرائيلية بالذات.

كان من الممكن تأكيد تحفظات الرياض من خلال الرد على الاقتراح الأخير بأن ليبيا وإسرائيل تقتربان من التطبيع؛ كان الرد المحلي في ليبيا على الفكرة ذاتها قوياً ولا هوادة فيه، مما دفع المسؤولين الليبيين إلى التنديد علناً بالاتصالات التي كانت جارية بوضوح.

وبالتالي، فليس من المستغرب أن تشير الرياض إلى الكثير من القلق من الخطاب الإعلامي الحالي حول التطبيع بينها وبين إسرائيل التي يقودها نتنياهو. ربما رداً على ذلك، قررت المملكة العربية السعودية الالتزام بخطوة رمزية إلى حد ما: اعتماد دبلوماسي سعودي لدى السلطة الفلسطينية، وقنصل عام للقدس (رغم أنه غير مقيم).

كان الرد الإسرائيلي هو الإصرار على عدم فتح قنصلية في القدس - على الرغم من أن السعوديين لم يقترحوا أبدًا أنهم سيفتحون واحدة في المقام الأول. ومع ذلك، تم تسليم وتلقي رسالة في جميع الاتجاهات: أن الرياض ليست حريصة على الحكومة الإسرائيلية الحالية.

إن استمرار الإسرائيليين في رفض أي فكرة عن التنازلات بشأن الملف الفلسطيني، مثل الإصرار على عدم تجميد الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة بغض النظر عن أي صفقة مع المملكة العربية السعودية، لن يؤدي إلا إلى دعم موقف الرياض.

في الواقع، يحدد المسؤولون الفلسطينيون أنفسهم في الرياض استعدادهم للاستماع إلى مخاوفهم، وقد أعطوا الرياض بالفعل قائمة بالبنود التي يريدون رؤيتها تنعكس في أي اتفاق سلام إسرائيلي سعودي. هذه العناصر بسيطة إلى حد ما مقارنة بالخطاب العام والمناقشات، مما يعني أن الفلسطينيين ربما يحاولون وضع استراتيجية حول ما يمكنهم الحصول عليه حقًا في هذه المرحلة - لكن من غير المرجح أن تقوم الحكومة الإسرائيلية الحالية بأي بادرة من هذا النوع.

جي إي: يبدأ المرء في الشك في أن الرياض لا تفكر كثيرًا في الحكومة الإسرائيلية، وأكثر في واشنطن؟
هيلير: حسنًا، من المؤكد أن التحركات السعودية تجاه إسرائيل ربما لها علاقة بالولايات المتحدة بقدر ما لها علاقة بالإسرائيليين. قد تكون هناك أرباح للسعوديين، لا سيما فيما يتعلق بالتكنولوجيا، من صفقة التطبيع مع الإسرائيليين. لكن «الأسئلة» الحقيقية ستكون في مواجهة الولايات المتحدة، وهناك تحديات هائلة هنا.

على وجه الخصوص، تبحث الرياض عن التزام الولايات المتحدة بهندسة مظلة أمنية، وهو أمر قريب من المادة 5 من ميثاق الناتو بقدر ما يمكن أن تحصل عليه - وهذا ليس مرجحًا بشكل رهيب في الوقت الحالي. وهناك أيضا رغبة في الحصول على دعم لبرنامج نووي مدني.

هناك معارضة هائلة لصفقة خاصة بين الديمقراطيين، لذلك سيكون من الصعب تجاوز أي اتفاق من هذا القبيل مجلس الشيوخ؛ وعلى نطاق أوسع في منطقة الحزام، هناك كراهية تجاه ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان نفسه. نظرًا لأن الحزب الديمقراطي يتجه أكثر فأكثر نحو اليسار التقدمي، فإن هذا الكراهية يتم تمكينها أكثر؛ قد لا يكون كسرًا كاملاً للصفقات، لكنه يرفع السعر، إذا جاز التعبير، للمتاعب في واشنطن. بالنظر إلى أن كل من الديمقراطيين والجمهوريين سيركزون على الدورة الانتخابية القادمة قريبًا، كل ما يجب أن يحدث هو أن يثير الناس ضجة حول صفقة محتملة لبضعة أسابيع، أو حتى شهرين، وسيتم إلقاء المناقشة برمتها في العشب الطويل بينما يستعد الناس للانتخابات بدلاً من ذلك. يعرف السعوديون كل هذا - ولن يستثمروا قدرًا هائلاً من الاستثمار حتى يتغير الوضع. هذا صحيح بشكل خاص بعد الانسحاب من أفغانستان - الذي كانت الرياض، وجزء كبير من الشرق الأوسط الأوسع، تعتبره دليلاً على الرغبة في واشنطن في إنهاء البصمة الأمريكية في الخارج، وعدم الالتزام بحماية البنية الأمنية الحالية. وكما سبقت الإشارة، لا تزال هناك «قضية فلسطين» التي يتعين النظر فيها. أوضحت الرياض أنه يجب أن يكون هناك تحرك بشأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية حتى تحدث الحركة، ويبدو أن إدارة بايدن تبرر أن مثل هذه الحركة ستسهل الحصول على دعم الديمقراطيين الأمريكيين للصفقة.. وهذا النوع من الدعم حيوي.

لذلك، لديك مسؤولون كبار في إدارة بايدن يتنقلون إلى العالم العربي للتعامل مباشرة مع المسؤولين السعوديين والفلسطينيين، على وجه التحديد لمناقشة «التفاهمات الواقعية» مع الفلسطينيين بشأن هذه النقطة. ولكن حتى لو خفضت واشنطن التوقعات إلى الحد الأدنى، فإنها لا تزال تواجه العقبة المتمثلة في نتنياهو، الذي يدرك أن اتخاذ خطوات تجاه الفلسطينيين «من المرجح أن يغضب أحزاب اليمين المتطرف التي هي جزء من تحالف [نتنياهو] ويخاطر بإسقاط حكومته».

لذلك، بصراحة، من المنظور السعودي، ربما يعني أن هذا هو أسوأ وقت ممكن للاستثمار في صفقة. إذا انتظروا بعض الوقت، فقد لا يكون لديهم ما يدعو للقلق فيما يتعلق بإدارة بايدن والعقبات بين الديمقراطيين، وفيما يتعلق بالحكومة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو، مع وجود الكثير من التمثيل اليميني المتطرف فيها. قد يقدر السعوديون جيدًا أن لديهم فرصة لصفقة أفضل بكثير مع الإدارة الأمريكية المقبلة، وبدون عقبة نتنياهو.

جي إي: بالنسبة للرياض، العوامل واضحة جدًا. عندما يتعلق الأمر بالإسرائيليين، هل سيكون التطبيع «فوزًا» يضرب به المثل؟

هيلير: عندما يتعلق الأمر بالإسرائيليين، فإن أي تطبيع مع أي دولة عربية هو انتصار. إذا تم تحقيقه مع المملكة العربية السعودية، فسيكون هذا انتصارًا هائلاً، فيما يتعلق بالإسرائيليين - أرسل رئيس الوزراء الإسرائيلي ما لا يقل عن مستشاره المقرب ووزير الشؤون الاستراتيجية إلى واشنطن بشكل أساسي لغرض العمل على مثل هذه الصفقة.

على الرغم من أن حساب التفاضل والتكامل يبدو غريبًا بعض الشيء، يبدو أن الافتراض هو أنه نظرًا لوجود مكة والمدينة المنورة في المملكة العربية السعودية، فإن التطبيع مع الرياض سيفتح فجأة الأبواب أمام العالم الإسلامي بأكمله. لكن الرياض ليست الفاتيكان، وهذا ليس القرن الثاني عشر عندما كانت البابوية الكاثوليكية في أقوى نقاط قوتها. لم تحدث تغييرات السياسة الخارجية للرياض في الماضي فرقًا كبيرًا في معظم الدول الإسلامية، خارج دول مجلس التعاون الخليجي؛ يمكن للمرء أن يرى، على سبيل المثال، كيف أن الحلفاء السعوديين في أجزاء مختلفة من آسيا ما زالوا يطورون ويحافظون على روابط مع طهران في ذروة التوترات السعودية الإيرانية.

جي إي: إذن، ما الذي يمكن أن يحققه التطبيع، في هذه الحالة؟

هيلير: ما هو صحيح هو أن تلك الدول التي تريد التطبيع سيكون لديها المزيد للعمل معها فيما يتعلق بمناقشة القضية محليًا من أجل التطبيع، خاصة إذا كان بإمكانها العثور على أرباح، على الأقل مع أصحاب المصلحة والناخبين. لكن القضية الفلسطينية لا تزال قضية حية جدًا - حتى لو كانت رمزية - في الكثير من العالم الإسلامي، وإذا لم يتم تناولها بطريقة ما، فمن غير المرجح أن تغير معظم الدول التي لا تريد بالفعل تطوير العلاقات رأيها. سيمثل تكلفة من حيث سياساتهم الداخلية، ولن يوفر مكافآت كافية. في الواقع، أخبرت إدارة بايدن الإسرائيليين بالفعل أن أي صفقة ناجحة مع الرياض يجب أن تتضمن نوعًا من التنازلات فيما يتعلق بالفلسطينيين. لذلك، إذا كان الإسرائيليون يتخيلون تغييرًا هائلاً في وضعهم السياسي في العالم الإسلامي، فمن المحتمل أن يفكروا في الأسباب الرئيسية وراء إفلات التطبيع منهم لفترة طويلة.

جي إي: كل هذا يفسر السعوديين والإسرائيليين. لكن كما رأينا بالفعل، هذه قضية ثلاثية. ما هو الوضع في واشنطن؟

هيلير: الإسرائيليون لا يفعلون العجائب بالضبط مع إدارة بايدن في الوقت الحالي بشكل عام، بما في ذلك ملف التطبيع. لم تتأثر واشنطن بنشر إسرائيل المسار الليبي الإسرائيلي، وأوضحت ذلك على هذا النحو، وكانت إدارة بايدن مباشرة بشأن حاجة حكومة نتنياهو لتقديم نوع من التنازلات تجاه الفلسطينيين من أجل الحصول على صفقة مع المملكة العربية السعودية، وهو ما رفضه بالفعل وزير المالية الإسرائيلي اليميني المتطرف. ناهيك عن أن نتنياهو يطالب بمزيد من الترتيبات الأمنية بين الولايات المتحدة وإسرائيل. علاوة على ذلك، هناك الكثير من القلق في واشنطن بشأن طبيعة الديمقراطية الإسرائيلية نفسها (والاتهام الأكثر انتشارًا بأن إسرائيل مذنبة بالفصل العنصري ضد الفلسطينيين)؛ بشكل عام، لا يجعل الإسرائيليون التوصل إلى صفقة أسهل.

التطبيع الإسرائيلي هو قضية من الحزبين، هناك دعم هائل له كمبدأ عبر الممر. في الواقع، قوبلت اتفاقيات أبراهام بوفرة وحماس كبيرين، وهو ما ربما يفسر سبب وجود الكثير من التقارير الإعلامية التي تبدو حريصة بشكل لا يصدق على وضع أفضل وجه ممكن على احتمالية التطبيع السعودي الإسرائيلي.

لكن التمني ليس كافيا. كما ذكرنا أعلاه، فإن الضمانات الأمنية للدول الأخرى ليست أسهل الأشياء التي يمكن تمريرها عبر مجلس الشيوخ، ويبدو أن المملكة العربية السعودية أوضحت أن هذا هو ما يمكن أن يحصل على صفقة عبر خط النهاية. والتغطية الإعلامية التي بدت وكأنها تشير إلى وجود صفقة وشيكة في المستقبل القريب أثارت، بشكل غير معهود إلى حد ما لواشنطن، إهانة فظة وعلنية من قبل الإدارة، قائلة إنه لم يتم الاتفاق على إطار عمل.

نعم، الإدارة تريد ذلك - هذا واضح، وقد بذلت الكثير من الطاقة والزيارات من المسؤولين الأمريكيين للتحقيق في إمكانية التوصل إلى صفقة، فضلاً عن التعامل مع المسؤولين الإسرائيليين حول هذا الموضوع. كما أفيد أن بايدن قد يشارك في اجتماعات شخصية ثنائية مع محمد بن سلمان هذا الشهر في مجموعة العشرين، ومع نتنياهو في الولايات المتحدة، لمناقشة الاحتمالات.

لكن الإدارة تعلم أيضًا أنه في غضون بضعة أشهر، سيركز عرض النطاق الترددي على الدورة الانتخابية والاعتبارات المحلية، وهي تدرك بنفس القدر أن المملكة العربية السعودية ليست على وشك منح بايدن «فوزًا» هائلًا في السياسة الخارجية بدون شيء ضخم بنفس القدر في المقابل. قد يكون هناك قدر كبير من النشاط والدبلوماسية المكوكية جارية - ولكن في بعض الأحيان، حتى لو كانت هناك «إرادة»، لا توجد دائمًا «طريقة».

قد يكون من الطبيعي أن يعود السعوديون والإسرائيليون إلى طبيعتهم في حياتنا - ولكن ربما ليس في عام 2023.